

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٤٩١
العنوان: الأصول والضوابط
المؤلف: النوري، يحيى بن شرف
تاريخ النسخ: ١٢٢٥ هـ
اسم الناسخ: حامد بن محمد النقي الحسيني
عدد الأوراق: ٤٥
ملاحظات: -----

١٢٣

٢١٦١
أ.ن

الأصول والفوايط ، تأليف النووي، يحيى بن شرف

٦٧٦هـ. كتبه حامد بن محمد التقي الحسيني سنة ١٣٢٥هـ

٤ ق ٢٥ س ٢٣ × ١٨ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق مقروء .

٦٤٩١ الأعلام ٩: ١٨٤ معجم المؤلفين ١٣: ٢٠٢

١- أصول الفقه الاسلامي أ- المؤلف بد النسخ
ج - تاريخ النسخ .

ق ١٢١٥ - ٣

٢١٤٠٨ - ٢ - ٢ - ٢

الاصول والصواب

للشيخ الامام الحجة الورع الزاهد محيي الدين النووي
المتوفى سنة (٦٧٦) رحمه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون اما بعد فهذه قواعد وضوابط واصول وصحاحات ومقاصد مطلوبات يحتاج اليها طابوا الله وعباده بل طابوا العلوم مطلقا ولا يستغنى عن قائلها من هو من اهل الفقه الا المقتضون على الرسوم والمقصود بها بيان القواعد الجامة والضوابط المفردة وجميع المسائل المتشابهات والتتمثيل بفروع مستخرجة من اصل او مبنية عليه وحصرها في احكام المتفرقات وبيان شروط كثيرة من الاصول المشهورة واحرص ان شاء الله في جميعها على الايضاح الجلي بالعبارات الواضحات واسأل الله الكريم التوفيق لتمامه مصونا نافعا وعلى الله الكريم اعتمادى واليه تقوى بى واستنادى وهو حى ونعم الوكيل والاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

مسئلة

من ذهب اهل الحق الايمان بالقدر واثباته وان جميع الكائنات خيها وشهها بقضاء الله وقدره وهو مريد لها كلها ويكون المعاصي مع انه مريد لها بحكمة يعلمها سبحانه وهل يقال انه يرضى بالمعاصي ويجزيه فيه مذهبنا لا يصح بنا المتكلمين حكاهما امام الحرمين وغيره قال امام الحرمين في الارشاد دجما اختلف اهل العلم في اطلاقه ومنع اطلاقه المحبة والرضى فقال بعضنا نعمنا لا يخلق القول بان الله يحب المعاصي ويرضاها لقوله تعالى ولا يرضى لعباده

الكفر

الكفر قال ومن حقق من ائمتنا فقال لم ينتفت الى تهويل المعذرة بل قال الله تعالى يريد الكفر ويرضاه ويحبه والادارة والمجبة والرضى بمعنى واحد قال وقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر المراد به العباد الموفقون للايمان واهلهم الى الله تشريفا لهم كقوله تعالى (يشرب بها عباده الله) اي خواصهم لا كلهم والله اعلم

مسئلة

عقود المعاملة وكونها اربعة اقام احدها جائز من الطرفين كالقرض والكسرة والوكالة والوديعة والعارية والقراض والرهانة قبل القبض وكونها والجعالة جائزة من الطرفين وان كان بعد كسرة في العمل لكن ان فسخ العامل فلا شيء له وان فسخ الجاعل في اثناء العمل لزمه اجرة ما عمل والثاني لازم من الطرفين كالببيع بعد الجنا والسم والصالح والحوالة والمقايضة والارجارة والرهانة بلا جنبي بعد القبض والخلع وكونها والثالث لازم من احدها جائز من الآخر كالرهن لازم بعد القبض في حق الرهن جائز في حق المرتهن والكتابة لازمة في حق السيد دون العبد والضمان والكفالة جائزتان من جهة المضمون له دون الضامن والرابع لازم من احدها مع خلاف في الآخر وهو النكاح لازم من جهة المرأة وفي الزواج وجرهان احدهما جائز من جهته لقدرته على الطلاق واصحها لازم كالببيع وقدرته على الطلاق ليست فسخا وانما هو تصرف في الملك ولا يلزم ذلك من كونه جائزا كما ان المشتري يملك بيع المبيع والمباينة على قول جائز وفي الاظهر لازمة

مسئلة

اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد سبعة اشياء خیار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وخيار الخلف بان شرطه كاتبا فخرج غير كاتب والاقالة والتخلف وتلف المبيع قبل القبض

(مسئلة)

ما يقوم الوطئ فيه مقام اللفظ وطئ البائع في مدة الخيار فيكون فسخا ولا يقوم وطئ الرجعية مقام لفظ الرجعة عندنا واما وطئ من اعتق احدى امثله او طلق احدى امرأته او سلم على اكثر من اربع نسوة وادار الرجوع في جارية ثبت له الرجوع فيها بافلاس المشتري او بوجوبه يلب في الثمن او المشتري الجارية المعينة في مدة الخيار ففي مقام الوطئ قيام في جميع هذه مقام اللفظ وجران يختلف الراجح واما وطئ الموهن بها فان اتصل بها اربابا كان رجوعا وان عزل فلا وان انزل ولم تجبل فوجران اصحهما ليس برجوع وقال ابن ابي ابيد رجع وطئ وطئ الاب جارية وجران لولده حرام قطعا وليس رجوعا في اصح الوجهين

الصورة

(مسئلة)

حكم العقد الفاسد حكم الصحيح في الضمان فما ضمن صحيح ضمن فاسده وما لا فلا وحكي في الرهبة الفائدة وجه انها مضمونة والمذهب لا تضمن لان صحيحها ليست مضمونة

(مسئلة)

في ضبط حمل من المقدرات الشرعية وهي ثلاثة اقام قسم تقديرا تقريبا وقسم تحديد وقسم مختلف فيه فمن التحديد طهرها في الاعضاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا منه تقديرا مرة سبع الخف يوم وليلة حضرا وثلاثة سفرا والاستنجاء بثلاثة ارجار وغسل ولوغ الكلب سبع واكثر الحيض واقل الطهر ثمانية عشر يوما واوقات الصلاة واشترطا اربعين لا يفقد الجمعة والتكبيرات الزوائد في صلاتي العيد والاستسقاء وخطبتي

العيد

العيد والاستسقاء وفي اول خطبة الاستسقاء ونصب الزكاة في الابل والبقر والغنم والذهب والفضة وعروض التي سرق وقد راجب فيها وفي زكاة الفطر وفي الكفارات ومنه الاجال في حول الزكاة والجزية وتعريف اللفظة والعدد ودية الخطأ على العاقلة او غيرهم وفي نفى الزاني وفي انتظار العنين والمولى والسن الذي يؤثر فيه الرضاغ وتقدر جلد الزاني بمائة جلدة والقاذف بشاين وثارب باربعين والرقيق على النصف وتقدر نصاب السرقة بربع دينار وغير ذلك ومن التقدير الذي للتقريب سن الرقيق الممل فيه والموكل في شرائه كمن اسلم في عبده عشرة سنين فانه يحقق ابن عشر تقريبا او وكله في شراء ابن عشر لانه يتقدر تحصيل ابن عشر عديدا بالوصف المشروط ومن التقدير المختلف فيه تقدير القلتين بحسبة رجل وسن الحيض بتسع سنين والمسافة بين الصفيين بثلاثمائة ذراع ومسافة القصر بشاينة واربعين ميلا ونصاب المعشرات بالمائة رطل بالبعد ادى وفيها كراه وجران الاصح في القلتين والحيض والمسافة بين الصفيين التقريب وفي مسافة القصر ونصاب المعشرات التحديد ووجه التقريب انه مجزئ في هذا التقدير وما قارب به فهو في معناه بخلاف المنصوص على تحديده وفي تقدير سن البلوغ ثمانية عشر سنة طريقا المذهب القطع بانه تحديد والثاني على وجهين ثانيا انه تقريبا حكاه الرافعي وغيره والله اعلم

(مسئلة)

في بيان اقام الرخص وهي ثلاثة اقام احدها رخصة يجب فعلها كمن غص بلفقه ولم يجد ما يسفرها به الاخر يجب اساعتها به وكالمطر الى الكراميشة وغيرها من النجاسات يلزم اكلها على الصحيح الذي قطع به

المحرم وقاد بعض اصحابنا يجوز ولا يجب القسم الثاني رخصة مستحبة كقصر
 الصلاة في السفر والفطر لمن شق عليه الصوم وكذا الابراد بالظهر في شدة الحر
 على الاصح القسم الثالث رخصة تركها افضل من فعلها كسج الخف والتيمم
 لمن وجد الماء يباح باكثر من ثمن مثله والفطر لمن لا يتضرر بالصوم وعدا ابو
 سعيد والنسائي والغزالي في البسيط من هذا القسم اجمع بين الصلوتين
 في السفر ونقل الغزالي الاتفاق على ان ترك اجمع افضل بخلاف القصر
 وفرقوا بوجهين احدهما ان في القصر خروجا من الخلاف وفي ترك اجمع خروجا
 من الخلاف ايضا فان ابا حنيفة وآخريه يوجبون القصر ويطلبون
 اجمع والثاني ان اجمع يلزم منه يلزم منه اخلاذ وقت العبادة الاصل
 عن العبادة بخلاف القصر قالوا والاحاديث الواردة في اجمع ليست
 نصوصا في الاستحباب بل فيها جواز فعله ولا يلزم منه الاستحباب

(مسئلة)
 قال اصحابنا رخص السفر ثلث تحتص بالطويل وثنتان تختصان
 وثلث فيها قولان فالتختص القصر والفطر والمسح على الخفين ثلاثا
 وغير المختص ترك الجمعة والكل الميتة والثلث اللواتي فيهم قولان
 اجمع بين الصلوتين والاصح اختصاصه بالطويل والتنفل على
 الدابة واسقاط الفرض بالتيمم والاصح عدم اختصاصهما بالسفر
 الطويل ثمانية واربعون ميلا بالرهاشي والميل ستة آلاف ذراع
 قال القلي والذراخ هذا اربع وعشرون اصبعاً معتدلات والاصبع
 ست شعيرات معتدلة ونقل ابن الصباغ وغيره ان ثلثا فعي
 في مسافة القصر سبعة نصوص مختلفة اللفظ والمراد بها كل ما شئ
 واحد قال في موضع ثمانية واربعون ميلا وفي موضع ستة واربعون
 ميلا وفي موضع اكثر من اربعين وفي موضع اربعين وفي موضع مسيرة
 يومين وفي موضع مسيرة ليلتين وفي موضع مسيرة يوم ويلة
 قال اصحابنا المراد بالجميع شئ واحد وهو ثمانية واربعون ميلا ثمانية
 وهو

وهي رحلتان سيرا لا تقال ودبيب الاقدام قالوا وقوله ستة واربعون
 ترك الاول والاخير وهو عادة معروفة للمغرب وقوله اكثر من اربعين
 اراد ثمانية واربعين ~~في~~ وقوله يومان اراد من غير ليلة بينهما
 وقوله يلبتان اراد من غير يوم بينهما وقوله يوم ويلة اراد اليوم مع
 الليلة وكل ذلك ثمانية واربعون ميلا ثمانية ويلة علم قال اصحابنا
 ولا يباح شئ من رخص السفر الاثنان لعاص سفره حتى يتوب الا
 التيمم فيه ثلاثة اوجه اصحها يلزم التيمم وتلزم العودة والثاني
 يجب التيمم ولاعادة والثالث يحرم التيمم ويجب القضاء ويكون
 معا قبا على المعصية وعلى تطويت الصلاة بغير عذر قالوا وانما يباح
 له شئ منها لانه مقصود وقادر على استباحتها كلها في الحال بالتوبة واما
 العاصي في سفره وهو الذي يكون سفره باحسا لكنه يرتكب في طريقه
 معصية كشرب الخمر وغيره فتباح له الرخص والله اعلم

(مسئلة)
 اذا تقارض اصل وظاهر او اصلان جري فيهما غايبا قولان ثلثا فعي
 او وجهان للاصحاب كثوب حمار وقصاب وشدين بالنجاسة وطين
 شارع لا يتيقن نجاسته ومقبرة شك في نبشها وادعى القاضي حنين
 والمتولى والهروي اطراد القولين وغلطوهم في ذلك فقد يحزم بالظاهر
 كمن اقام بينة على غيره بدين او خبر ثقة بنجاسة ماء او ثوب وبين السبب
 ومسئلة الطبية التي ذكرها الشافعي والاصحاب وهو لو راي حيوانا طبيبة او
 غيرها وبات في ماء كثير فراه متغيرا واحتمل ان يكون تغيره بالبول او بطول
 امكت قال الشافعي والاصحاب يحكم بنجاسته لان الظاهر ان تغيره بالبول فلهذا
 المسائل واشباهها يعمل فيها بالظاهر وترك الاصل بلا خلاف وقد يحزم
 بالاصل لمن ظن طهارة او حدثا او انه صلى ثلاثا او اربعاً او طلقا او اعتاقا
 ونحوها فانه يعمل بالاصل ولا اعتبار بالظاهر بلا خلاف والاصواب

وقوله اربعون اراد
 اربعون اموية وهي
 ثمانية واربعون
 لهاشمية صدم



في الضابط ما قاله المحققون انه ان ترجح احدهما بمرجح جزم به والا
فقولان والاصح من القولين في معظم الصور الاخذ بالاصل والله
اعلم واخبره وحده وصلى الله على من لا نبي بعده محمد وآله وصحبه
وسلم آمين

كان الفراغ في ٧ رمضان سنة
على يد حامد بن محمد اديب
رشتي الحسيني

